JES Journal of Educational Sciences
مجلة العلوم التربوية
تصدر عن كلية التربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية
journals.asmarya.edu.ly/jedu
Volume (5), Issue (2) (2024)
المجلد (5)، العدد (2) (2024)

المُعلم بين الواقع والمأمول

"دراسة واقع الصُعوبات التي تواجه المُعلم في زليتن"

مصطفى الهادي الشريف
قسم الأحياء، كلية العلوم، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.
melsharif@asmarya.edu.ly

الملخص

مهنة التعليم من المهن السامية، وهى من أجلّ المهن وأعظمها، فيها يكتسب المُعلم مكانة خاصة للأدوار التي يتصدر لها من توجيه وإرشاد، ومن تعليم وتثقيف للأجيال، ونقل وصقل للخبرات، وإلى المساهمة الكبيرة في تهيئة أفراد المجتمع للحياة الكريمة، في السابق كانت الأمم تعتمد في التعليم على جهود شخصية تقليدية، وبعد عصر النهضة اعتمدت على المدارس والمعاهد النظامية، وأنشأت له الكليات المتخصصة بغرض تهيئة المُعلم فقط، ووصلت مكانة المُعلم في الدول المتقدمة كاليابان وفنلندة إلى مراتب عالية، في حين راوحت في مكانها في دول أخرى كما في دولة ليبيا مثلا؛ فنجاح أي نظام تعليمي يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى إعداد المُعلم، وعادة ما يتطلب في المعلم أن يمتلك قدراً من المهارات وتدريب مهني مستمر، فهذه التهيئة من أساسيات تحسين وتجويد التعليم. وحاولت هذه الدراسة أن نستعرض الصعوبات التي تواجه المُعلم بمدينة زليتن، ففي الفصل الأول منه تعرضت للمُعلم وتعريفه وأهم المعايير المطلوبة في المُعلم الناجح، وفي الفصل الثاني حاولت أن استعراض أهم المشكلات التي تواجهه، أما في الفصل الثالث فخُصص لأهم التحديات التقنية والتطويرية للمُعلم، والتي لابد له من مواكبتها للبقاء على سلم الريادة، وفي الفصل الرابع ناقشت بموضوعية الوضع الحالي للمُعلم في زليتن بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط، وختمت الدراسة بفصل خامس عن الإدارة التعليمية ودورها في إعداد المُعلم المأمول.

الكلمات المفتاحية: المُعلم، الصعوبات، التعليم الأساسي والمتوسط، زليتن، ليبيا.

مـــــقدمة:

لاريب من أن العصر الحالي يتسم بالتفجر المعرفي والتقني، الأمر الذي جعل من هذا العالم الفسيح قرية كونية الكترونية واحدة، وقد بدأت العديد من الدول تشعر بالأهمية المتزايدة للتربية والتعليم، باعتبارهما أهم الركائز للمجتمعات البشرية والتي تريد أن تواكب التطورات العلمية المتلاحقة، والنظام التعليمي هو الوحيد الذي له الأثر الأكبر في عملية إعداد وتكوين وتأهيل النشء الذي يؤمل منه المواكبة، حيث كان ولازال الهدف الأساسي من التعليم هو بناء الإنسان، فالتلميذ أو الطالب يقضي سنوات طويلة في المدرسة أو الجامعة ليتعلم كيف يكتب ويقرأ ويعمل مع الآخرين، وكيف يفكر ويحدد أهدافه وينتج، وهذا الإعداد والتأهيل لا يتأتى إلا بجذب الاهتمام بركيزة التربية والتعليم الأساسية وهو المُعلم، هذا إنْ أردنا اللحاق بالركب في عصر يتميز بالتطور المتسارع والتغير المستمر، حيث يعتبر الاستثمار في التعليم أحد أهم الاستثمارات بل من أهمها على الإطلاق، وهو من أهم مؤشرات وعلامات تحول المجتمعات إلى مجتمعات علمية فاعلة؛ لأن ذلك سيسهم في زيادة كفاءة وفعالية نظم التعليم، وفي جودة مخرجاته وقدرته التنافسية بسوق العمل، ومخرجات

هذا التعليم تعتبر أهم مقاييس تقدم الأمم والشعوب (عيد،2013)، والحقيقة الجلية والواضحة اليوم التي لا تخفى على أحد أن التعليم في ليبيا يعاني منذ فترة ليست بالقصيرة من قلة إمكانات، وتخبط في السياسات وإعداد للمناهج، وقصور في الرؤى، وشوائب في عملية اختيار المُعلم أو سياسة القبول مع ضعف في الصرف والانفاق، فمتوسط نسبة الانفاق على التعليم إلى الانفاق العام لم تتجاوز 4% (الرقيبي، 2024)، زد على ذلك غياب الجودة، وبالتأكيد هذا التدني في التعليم ونوعيته ناجم عن قصور في القدرات التي يبنيها التعليم في عقل وشخصية التلميذ في التعليم الليبي، حيث يُعلم التلميذ الكتابة والقراءة وقليل من العمليات الحسابية وتدريسه ثقافة عامة متأثرة بالماضي، وقد لا تكون لها علاقة بالبلد، هي حشو من تراث الماضي أكثر من التمعن في الحاضر وصناعة المستقبل، حيث يخاف واضعي هذه المناهج من التعرض إلى المشكلات المعاصرة أو الاهتمام بالقدرات والمهارات، كالقدرة على التحليل والتركيب والاستنتاج والتطبيق، وإذا كان التعليم يمثّل الحلقة الرئيسة في عمليّة النهوض الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للبلد، فإن للمُعلم موقع القيادة ودور الريادة في هذه العمليّة، ولعله من أهم العوامل المؤثرة في العملية التعليمية، وهو في حقيقة الأمر يمثل الركن الثاني بعد الطالب في العملية التعليمية، وأهم أركانها بل وأهم أسس نجاحها (الدخيل،2016)، والحقيقة ما نجده اليوم في بلادنا وفي الغالب هو عدم اهتمام بالمُعلم وبحقوقه النفسية والمادية والفكرية والعلميةً، فزاد لديه الشعور بعدم الرضا الوظيفي وما صاحب ذلك من تأثيرات سلبية على العملية التعليمية، وفي العموم المُعلم لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام، بل قد أجحفت الدولة في الكثير من حقوقه وليس أقلها غياب المقابل وفق معدلات الأداء، والمساواة بين من يعمل ومن لا يعمل في الأجور، وكثيرًا ما يتبنى المختصون في التربية والتعليم في بلادنا العديد من المعايير الخاصة بالمُعلم، وعند قراءتها تجد أنها تلبي الطموح، ولكن عند التطبيق الميداني تجد الكثير منها غير موجوده أو غير ممكنة، وذلك لاعتبارات عدة، منها التكلفة المادية العالية أو الإعداد الغير كاف للمُعلم أو للظروف والعادات الاجتماعية البالية، أو فشل في اختيار العناصر القيادية في الإدارات العليا، والمنوط بها الإعداد والمتابعة والتحسين المستمر.

مشكلة الدراسة: ما درجة ونوع الصعوبات التي تواجه المُعلمين في التدريس ودور الإدارة التعليمية في التطوير والإعداد المستمر للمُعلم؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على الصعوبات الحالية التي يتعرض لها
2. المُعلم.
3. دور الإدارات المعنية والمختلفة في تفعيل وتنشيط وتدريب المُعلمين.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة فيما يلي:

1_ مسايرة الاتجاهات الحديثة في تقييم واقع المُعلم والمؤسسات التعليمية بزليتن.

2_ توضح هذه الدراسة بعض الصعوبات التي تعترض طريق المُعلم وتحول دون قيامه بدوره.

3_ إبراز الدور الفعال للمُعلم الناجح في تطوير العملية التعليمية من خلال الظروف الحالية، والتي تؤثر على مهنته ومخرجاته.

4_ تفيد هذه الدراسة المسؤولين والبحاث في العملية التربوية والتعليمية بليبيا، ويفتح المجال أمامهم لدراسات أخرى للتعرف على الصعوبات التي تواجه المُعلمين في مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي من خلال عمليات التواصل واللقاءات والاجتماعات مع المُعلمين وأركان العملية التعليمية والتربوية زليتن؛ للاطلاع ومعرفة الصعوبات والصعوبات التي تواجه المُعلم بكل أنواعها والتعرف على مصادرها، وذلك من خلال المتابعة والاطلاع، ومن خلال ما طُرح بورشة العمل المنعقدة بزليتن من 17- 19 /2012/4 بعنوان "السياسات التعليمية في ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية والعالمية".

الفصل الأول: - من هو المُعلم؟

المُعلم إنسان مختص بالتعليم والتعلم، مهمته الجوهرية هي وضع الخطط، والتنظيم والتطبيق الفعال، المبني على أساس علمي، لجميع عمليات التعلم، وكذلك التقييم الفردي مع التقييم المنهجي لهذه العمليات (رضوان، 2020)، وهذا يتطلب من المُعلم امتلاك قدرات مهنية وتربوية كبيرة لتمكنه من أداء هذا الواجب المنوط به، قادراً على كشف النوابغ من تلاميذه وينمي المواهب فيهم، ويزيد من قدراتهم، فرسالة المُعلم تُعد لبنة مهمة في المنظومة التعليمية، فالمُعلم هو المُرشد التربوي والعلمي الذي يتصدر لعملية توصيل الخبرات والمعلومات التربوية والعلمية والعملية، وتوجيه السلوك لدى التلاميذ الذين يقوم بتعليمهم، والمُعلم المثالي هو المتمكن من مادته العلمية، وهو العنصر الفعّال في عملية التعليم عندما تتوفر له جميع الظروف والبيئة التعليمية الصحيحة، وكذلك الإشراف والمتابعة والتدريب المستمر من قبل مرؤوسيه، وكثيرا ما أسهم المُعلمون الأوائل في سد ثغرات ضعف المنهج، وفي ضعف إخراج الكتاب المدرسي، فهذا المربي هو المنهج والكتاب معاً، فالتعلم الفعال يقع من خلال مراحل نتيجة للتفاعل بين طرفي العملية؛ المُعلم والتلميذ، وعلى هذا يعرف راشد المُعلم على أنه ذلك الإنسان الذي يقوم بمهنة التعليم والمتمثلة في نقل الخبرات والأفكار والمهارات والمعارف المختلفة إلى الطلاب وهو مصدر الحنان لهم، بما يقوم به من صقل وتهذيب لسلوكياتهم، فهو الشخص الذي يتوقف عليه مستقبل البلاد (العازمي والعجمي، 2016)، أما عبد الباقي (2003) فيعرفه بأنه ذلك الشخص المؤهل الذي يتم اختياره من قبل المُجتمع ليتولى عملية تربية الأبناء وتزويدهم بالمعارف والخبرات، التي أعدت من قبل مُختصين لتحقيق أهداف فلسفة التربية لذلك المجتمع.

صفات المُعلم الناجح؟

لابد للمُعلم الناجح أن يكون مدركاً بأن التدريس مهنة اتصالية بالدرجة الأولى مع تلاميذه، وأن يمتلك المقدرة على استعمال أسلوب مؤثر ومقنع مستخدما مهارات الاتصال اللفظية وغير اللفظية، لكي يطرح ما يرد بطريقة صحيحة وبلغة واضحة ومفهومة، وبأسلوب سلس، وأن يمتلك القدرة على الإقناع والتأثير وجذب الانتباه بطرق متنوعة، وإيجاد وتهيئة بيئة تعلم تفاعلية بين طلابه، فهو المُرشد النفسي والموجه الاجتماعي لتلامذته، فالمُعلم الناجح هو ذاك المُعلم صاحب التأثير الإيجابي والقوي على التلاميذ وعلى سلوكهم، وهو الذي يجعل ما يحصل عليه تلاميذه من معارف ومعلومات ومهارات سهلة التطبيق في حياتهم المهنية، ويدركون فائدتها في حياتهم، وهو من يرفع المستوى التحصيلي لهم، ويهتم برعايتهم، ويجعل تعلمهم ممتعا، ويستخدم أساليب تدريسية حديثة تجعلهم يستمتعون بما يُقدمه لهم، ولابد للمُعلم المتمكن أن ينتقل بتلاميذه من دور التعلم الذهني، إلى دور التلميذ المتفاعل بالصف، ويحث ويثير تلاميذه لجوانب اجتماعية وانفعالية ومعرفية، هادفا بذلك إلى الانتقال من التلقين إلى تكوين وتهيئة التلميذ، المولد للأفكار له ميوله ورغباته محدثا فيهم استجابات إبداعية مثيرة وجديدة ليستفيد منهم المجتمع (فطامي،2014).

فالمُعلم المتميز في تدريسه أصبح يفكر ويخطط لهذه العملية، باعتبارها نوعا من أنواع النمو التي يجب أن تشمل جميع جوانب شخصية المُتعلم (الخطيب، 1997)، وهذه مهنة ومهمة عظيمة تتطلب كمًّا من المرونة والتمرس ومقدرة على التحمل، وأول الصفات الواجب توافرها في المُعلم تتمثل في:

أ. الأخلاق الحسنة والشخصية القوية، والانضباط في التعامل واحترام الوقت.

ب.الصفات الخِلقية وهي أن يكون خاليا من العاهات والعيوب الجسمية وعيوب النطق.

ج.أن يكون حسن القيافة، ونظيف الهيئة، والأنيق في مظهره.

ثم تأتي بعدها صفات يكتسبها المُعلم أثناء فترة دراسته أو أثناء التدريب وهي ضرورية جداً ولا بد منها مثل:

1) أن يمتلك البعد المعرفي: وهو مجموع ما يمتلكه من قدرات فكرية وثقافية ومهارية كمهارة التفكير الناقد، والتحليل، والقدرة على اتخاذ القرارات في حينها، وحل ما يواجهه من صعوبات، ولابد أن يقتنع بأن عملية التدريس عملية انسانية موجهة ومقننة لا ينبغي تركها للارتجالية أو المصادفة.

2) أن يكون قادراً على نقل وإيصال خبراته الإيجابية وتحويلها إلى مزاولة فعلية في الظروف التعليمية المختلفة، وأن يكون تصرفه موافقا لأفكاره التي يرسخها في عقول الطلاب.

3) أن يكون قادراً على ترجمة الأهداف التعليمية والسلوكية اليومية بما يتلاءم ومطالب المقررات الدراسية، وأن ينفذ المنهج المدرسي كما خُطط له من قبل جهات الاختصاص، وإبداء الملاحظات والمقترحات التي تسعى إلى تطوير المنهج وتجويده.

4) أن يبدأ حصته التعليمية بكتابة التاريخ وعنوان وعناصر الدرس بخط واضح وصحيح على السبورة، وأن يتأكد من أن الدرس حقق أهدافه من خلال تجاوب الطلاب مع الدرس، وهل تحتاج بعض أجزاء الدرس إلى مراجعة.

5) أن يتمتع بسعة ثقافية في جميع الفنون وخاصة في العلوم والآداب، ويقود التحديث والتطوير بالاطلاع المستمر والإلمام بكل جديد في مادته، وفقًا لمقتضيات العصر مبتعدا عن التلقين أو الانبهار الزائد.

6) أن يرسخ مفهوم التعاون مع الآخرين ويدعو ويشارك بالعمل الخيري التطوعي في المدرسة، لتجهيز وإخراج طلاب أكثر فعالية وتأثير ومشاركة، بل وقيادة في الحياة العامة.

7) على المُعلم المساهمة الفعالة في كل الأنشطة التربوية والتعليمية بالمدرسة، أو على مستوى الإدارة التعليمية من أجل النهوض بالمُتعلم.

8) أن يغير من طرق التدريس العتيقة بطرائق تدريس حديثه قائمة على المشاركة وقادرة على تكوين المعرفة وتشكيلها واكتشافها.

9) ألا يبخل على طلابه بتمكينهم من معرِفة حقوقهم قبل واجباتهم، وأن ينفذ مع طلابه ويتابع جميع الواجبات ويقوم بتصحيح الخطأ فيها، مع تقنين عدد الواجبات المدرسية والبيتية وتناسبها مع عدد الحصص المقررة، وأن تكون الأسئلة واضحة الصياغة وغير غامضة.

10) أن يسهم في تطوير المعرفة، والقيم والميول والاتجاهات الوجدانية، والمهارات لدى تلاميذه.

11) أن يكون محافظا على التقاليد والموروث الثقافي الإيجابي للمجتمع، وقادراً على توجيه الطلاب للمحافظة على قيم وثوابت المجتمع.

12) أن يستطيع توظيف التقنية في الصف والمعمل، وأن يشجع التعلم الذاتي عند التلاميذ، ويساعد طلابه على التعرف واستخدام المكتبة المدرسية.

13) الإعداد الجيد للدروس بكراسة التحضير، وأن يرتب أفكار الدرس قبل الدخول للفصل، ويربط المادة العلمية بالبيئة قدر المستطاع، ويحاول الإجابة عن أسئلة الطلاب داخل الفصل بوضوح وبساطة ويسر، مع الأفضلية لوجود كراس ليدون فيها الملاحظات حول الدرس، ومستويات التلاميذ العلمية وسلوكياتهم أثناء الدرس.

14) أن يكون قادرا على ربط العلاقة بين مادته والعلوم والمعارف الأخرى، ودور مادته التي يدرسها وأهميتها في حياة الطلاب ومجتمعهم.

15) يجب على المُعلم التنزه عن كل ما من شأنه أن يخل بقيمة الوظيفة، والكرامة في مكان العمل أو خارجه، وألا يمارس أي عمل يسئ اليه وإلى مهنته.

الفصل الثاني: أبرز الصعوبات التي تواجه المُعلم

مشكلات التعليم بشكل عام هي مجموعة من الصعوبات أو المعوقات المتعلقة بأي من مكونات أو جوانب العملية التعليمية، أو تحُد من فعالية النظام التعليمي وتؤثر في مخرجاته، و تتنوع هذه المشكلات وتختلف بحسب المنطقة والمدرسة، بعضها يختص بالمُعلم من حيث التأهيل التربوي والاجتماعي والنفسي والاخلاقي والعلمي، وهذا بعكس من يرى أن التأهيل التربوي للمُعلم مسألة إضافية أو ثانوية، وأن مهارات التدريس إنما تأتي وتكتسب من خلال الخبرة بعد التخرج (الخميسي)، وبعض هذه المشاكل أو الصعوبات يتعلق بالتناقض بين الحديث والقديم، وبين النزعات العصرية التحررية والثقافة التقليدية، وعدم قدرة المُعلم الفصل بينهما (أيوب،107:1992)، أيضا عدم قدرة بعض المُعلمين على استيعاب كل التغيرات السريعة التي تحدث كالتطور في التقنية وطرق استخدامها وكيفية الاستفادة منها، بالإضافة إلى عدم تمكين المُعلم من تدريس موضوع تخصصه، كأن يكون متخصص بالتربية الإسلامية ويُطلب منه تدريس اللغة العربية، إضافة إلى تحيز أو تفضيل بعض المدراء لمُعلم على آخر من دون وجود دواعي علمية، كما أن للمُعلم حقوقا أخرى قد تؤثر على عطائه، منها ما يختص بطبيعة المجتمع وثقافته، وسياسة الوزارة وإدارتها المختلفة كالمُحاصصة في عملية إسناد الوظائف العليا.

أولا: – الصعوبات المرتبطة بالمُعلم نفسه.

هناك العديد من المشكلات المرتبطة بالمُعلم نفسه: كالتي تُعزى لعدم التحضير الجيد للدرس أو عدم إلمامه بالمادة العلمية، أو بالسلوك التربوي، أو معرفته بمراحل النمو وخصائصه العمرية لدى تلامذته، أو عدم امتلاكه القدر الضروري من المعلومات والمهارات الشخصية، والاتجاهات الهادفة المتصلة بأدواره وواجباته المهنية، والتي تظهر في مستوى أدائه، وتوجه سلوكه في المواقف التعليمية والمدرسية بمستوى مقيد من الإتقان، والتي يمكن ملاحظتها وقياسها من قبل المُختصين بأدوات معدة لهذا الغرض (الأزرق،2000)، كذلك صعوبات مهمة أخرى منها القصور في أخلاقيات مهنه التعليم(العزيز،2010) و منها أيضا أن المُعلم لم يتوجه إلى مهنة التعليم عن رغبة واقتناع منه، وإنما اضطرته الظروف إلى ذلك، ونوجز أهم الصعوبات المرتبطة بالمُعلم نفسه في:

1) عملية اختيار وانتقاء المُعلم، فينبغي اختيار من تكون لديه النية الصادقة للالتحاق بالمهنة، ولديه القدرة والاستعداد على ذلك.
2) ضعف الانتماء لمهنة التربية والتعليم، وضعف الرغبة الذاتية للتدريس.
3) مستوي الخبرة في التدريس وتمكنه من المادة العلمية، ومقدرة المُعلم على توزيع زمن الحصة على عناصر الدرس، وكذلك عدم مقدرته على تفسير المفاهيم والمصطلحات والرموز المتعلقة بالمقرر الذي يدرسه.

4) بعض المُعلمين غير قادرين على تطوير ذواتهم مهنيًّا، وليس لديهم الطموح الكاف للتطوير، ويبخلون أو لا يستطيعون المساهمة في خدمة المدرسة أو المجتمع.
5) عدم التعرف الجيد على مستويات تلاميذه وفروقاتهم الفردية، من حيث امتلاك المعارف والمهارات، والتميز في القدرات التي يمتلكونها، وأن يتبع التوزيع العادل في الأنشطة الصفية للتعلم والمشاركة لكل التلاميذ، مع عدم الالتزام بالموضوعية والأمانة الفكرية.
6) يعاني أغلب المُعلمين مشاكل فنية شائعة تواجههم أثناء تشغيل، كاستخدام أجهزة الحاسوب وبرمجياته أو التقنيات المعملية الأخرى.
7) عدم أو ضعف قدرة المُعلم على إيجاد الية عملية للتوازن بين الجوانب النظرية والجوانب الأدائية أو العملية التطبيقية.
8) مشكلة معرفة القيمة التربوية لاستخدام مبدأ الثواب والعقاب بالأسلوب المناسب والتوقيت المناسب، مع ضرورة احترام التلاميذ، والحفاظ على معنوياتهم وكرامتهم داخل الفصل، وأن يشرح للطلاب ويوضح لهم معايير وأساليب التقويم التي سيتم استخدامها في المادة.
9) محاباة بعض المُعلمين للتلاميذ إما للقربي الاجتماعية، أو للمستوى العلمي للتلميذ، وطريقة ترتيب جلوس التلاميذ في الصف.
10) بعض المُعلمين لا يعرف أو يعطي أهمية للإدارة المدرسية، ولا يعرف دور المشرف التربوي أو المرشد التعليمي في تطوير معارفهم ومهاراتهم.
11) لوحظ من خلال المناقشة مع بعض الإدارات المدرسية والعليا أن بعض المُعلمين يحضّر قبل موعد حصته بدقائق فقط، أو متأخرا عنها، ولا يمكث بالمدرسة لأسباب عديدة منها: عدم وجود أمكان للجلوس، عدم وجود مكتبه، التدريس بالمدارس الخاصة، أو الدروس الخصوصية، عدم وجود متابعة جدية من الادارة، غياب مبدأ الثواب والعقاب.
12) غياب الشراكة بين المُعلم والمُتعلم، وعدم اعتماد الكثير من المُعلمين مبدأ أسلوب الحوار والنقاش المنظم لأسباب عديدة منها: ضعف القدرة العلمية للمُعلم، ازدحام الفصل، ضيق الوعاء الزمني للحصة.
13) عدم إلمام بعض المُعلمين بفلسفة التقويم والقياس للتلاميذ، فالتقويم ليس على الامتحان فقط، ولكنه تقويم مستمر بفترة الدراسة.
14) عدم امتلاك بعض المُعلمين لخصائص القيادة، بمعنى قيادة تلاميذهم إلى طريق العلم والمعرفة والسيطرة على الفصل وإدارة النقاش.
15) الإجازات الطارئة والمتكررة للمُعلمات من دون دراسة، وإيجاد البديل المناسب.

ثانيا: صعوبات مرتبطة بالمادة العلمية.

أ. المادة الدراسية لا تواكب مستجدات العصر بالكامل، فالمفردات تختلف عن الأهداف غالباً.

ب. طبيعة المادة الدراسية (مادة نظرية أو عملية) كصعوبات تعلم الرياضيات، وعدم النضوج العقلي لبعض التلاميذ، حيث لا يصلون إلى مرحلة النمو العقلي التي تؤهلهم لإجراء هذه العمليات المجردة.

ج. الوعاء الزمني وكثافة المنهج وطول المقرر مع عدم ملائمتهما لمستوى التلاميذ أو الطلاب، مع قلة أو تخفيض عدد الحصص المخصصة للمواد الدسمة، علاوة على كثافة عدد الطلاب في الفصل، والذي يصل إلى ما فوق الأربعين طالبا أو تلميذا، كل هذا من شأنه أن يقوي ويزيد من محاولة الطلاب بشغل الحصة بالأسئلة التافهة أو التشويش.

د. سوء إخراج الكتاب المدرسي، مثلا من حيث الصور والأشكال، واستخدامه لمصطلحات وأسماء غير موجودة بالبيئة المحلية، ونوعية الخطوط المستخدمة، وصغر حجم الأرقام والحروف ونوعية الورق المستخدم في طباعة الكتاب.

ثالثا: الصعوبات التي تواجه المُعلم مع زملائه والتي منها: –

شخصية المُعلم، وجنسه ومؤهله الدراسي وعُمره.

المستوي الاجتماعي والاقتصادي للمُعلم.

رابعا: – الصعوبات المرتبطة بالمدرسة والتي تواجه المُعلم ومنها:

1) عدم توافر البيئة المدرسية المتكاملة في أغلب المدارس على المتطلبات الرئيسة لإنجاح العملية التربوية والتعليمية، كنقص في الفصول أو نوعيتها، وعدم وجود قاعات أو مكاتب خاصة للمُعلمين، ونقص في التجهيزات والمستلزمات المعملية، كما أن أغلب المدارس ثم اقتطاع أجزاء من مساحاتها لصالح أغراض غير تعليمية، أيضا من المشكلات التي تواجه المُعلم داخل المدرسة أحيانا ضعف أو غياب فرص التعبير الحرّ عن الآراء، أو عدم قدرته على المشاركة الفاعلة داخل المدرسة، يضاف إلى ذلك المركزية الشديدة في الإدارة.
2) المدرسة لا تساعد من خلال معايير الانتقاء، في اختيار المُعلم للتدريس في الفصل المطلوب، كما يوجد خلل في توزيع الأعمال والصلاحيات داخل المدرسة، بما فيها العمليات التنظيمية وترتيب الأعمال الإدارية والتعليمية.
3) غياب دور مدير المدرسة الذي من أهم واجباته توجيه ومساعدة المُعلم المبتدئ، وتهيئة الجو التعليمي المناسب له، وزيارة المُعلمين في الفصول، من أجل تقويم وإعداد تقارير الأداء الوظيفي.
4) النقص الشديد في الأخصائيين الاجتماعيين، والنفسيين، ومشرفي ومحضري المعامل، أو عدم وجودهم في بعض المدارس، وتهميش دور الموجود منهم.
5) كثرة الحصص التي يُكلف بها بعض المُعلمين كما هو واقع مُعلمي الرياضيات مثلا، حيث يسبب ذلك إرهاق وربما تقصير أو ضعف في الأداء، خاصة مع كثرة التلاميذ بالفصل الدراسي الواحد.

6) تأخر وصول أو توزيع الكتاب المدرسي في الاسبوع الأول من الدراسة، مع وسوء في عملية استقبال وتنظيم التلاميذ الجُدد في بداية العام الدراسي.
7) المستوى الحقيقي والفعلي للطلاب المُنتقلين من مدارس أخرى، والتفاوت في الفهم والتحصيل لديهم، وعجزهم عن التكيف في البيئة المدرسية الجديدة.

خامسا: صعوبات لها علاقة بالإدارة التعليمية العليا

منها الضعف في صياغة السياسات العامة للتعليم من فلسفة وأهداف وبرامج تعليمية، وعدم وضوح الخطة الاستراتيجية له، والتي يمكن ملاحظتها من خلال تكدس الطلاب في تخصصات معينه، والافتقار في التخصصات التقنية مثلا، وتضخم أعداد الملاك الوظيفي، وضعف في مستوى المُخرجات، مع كثرة التوجيهات والتعاميم وغيرها، مما أوجد صعوبة في تعافي التعليم وانطلاقه إلى رسالته المأمولة منه، كذلك طريقة توزيع المدارس والمُعلمين والتجهيزات المكتبية والمعملية بين المدن، إضافة الى عوامل اخرى منها:

1) ضعف الانفاق على المدارس وتأخر برامج الصيانة.
2) نقص بالتجهيزات ومعدات التشغيل وتقليدية الوسائل التعليمية.
3) انعدام الرعاية الصحية للمُعلم (التأمين الصحي).
4) عدم وجود أماكن ترفيه أو نوادي للمُعلم.
5) انعدام مبدأ الحوافز والمزايا والخلل في نظام الترقيات.
6) غياب التسلسل الوظيفي والدرجة الوظيفية في التكليفات.
7) محاباة وضعف التفتيش التربوي وغياب الشفافية والمهنية أحيانا (الجويفي والهين،2022)، وعدم الاهتمام بتقارير التفتيش التربوي عن المُعلم أو الإدارة، ومتابعتها وتنفيذ المقترحات التي من شأنها الرفع من مستوى المُعلم أو الادارة.
8) مشاكل الغش في الامتحانات وعملية وضع الأسئلة وطرق التقييم.
9) تكدس المُعلمين الزوائد في بعض المدارس والنقص في البعض الآخر، ومن ليس لهم علاقة بالتعليم مثل الجيولوجيين، والمهندسين، والقانونيين، وغيرهم.
10) معاناة التعليم من ازدواجية التحديث المقتبس، مما أدى إلى التكرار والرتابة؛ مما أفرز الجدل بدلا عن العمل والبناء.

سادسا: الصعوبات المرتبطة بالمجتمع

1) تدني درجة الاحترام والتقدير التي يحظى بها المُعلم في المدرسة وداخل المجتمع، وممارسة بعض الضغوط النفسية والاجتماعية عليه، وذلك من خلال الخوض في العملية التربوية والتعليمية من قبل أشخاص غير تربويين، وبسبب مغالطات مجتمعية بحق القائمين على العملية التعليمية من نقد غير

علمي وتجريح، مع التعميم والاستدلال بفشل تلميذ أو طالب، وتحميل المُعلمين ذلك، وأحيانا أمام التلميذ؛ مما زعزع ثقة التلميذ والمجتمع بالمُعلم، ودون دراسة أو علاج للأسباب التي أدت إلى ذلك.

2) أسباب أسرية: من خلال تخلي الآباء عن التزاماتهم ومسئولياتهم تجاه أبنائهم بسبب الطلاق وتفكك العائلة، أو لأسباب اقتصادية مثل حاجة الأسرة إلى زيادة دخلها بسبب ارتفاع الأسعار، الذي أدي إلى انخراط الطلاب في العمل في سن مبكرة، وزيادة التسرب من المدرسة؛ لعدم قدرة بعض الأسر لتحمل النفقات مثل نفقات النقل وتصوير المذكرات وغيرها.

سابعا: صعوبات أخرى، ومنها:

1. تباين المستويات العلمية والاجتماعية والاقتصادية لدي التلاميذ، وتفشي ظاهرة العنف المدرسي.
2. الرسوب المتكرر للتلميذ، وعدم وضع استراتيجية متكاملة لبرامج إضافية للرفع من مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ المتعثرين.
3. أعداد الطلبة المقبولين سنويًّا أو فصليا للطلاب الجدد، وهو في الغالب لا يتمّ وَفق الامكانات الفعليّة للمدرسة، حيث توجد مدارس مكتظة وأخرى أقل من العدد المستهدف بالفصل.
4. نقص الفصول الذي نتج عنه ازدحام في المدارس والعمل بنظام الفترتين، وزادت عطلة يوم السبت من الضغط على الوعاء الزمني للحصة، مع كثرة العطلات المدرسية، كل ذلك نجم عنه ضعف واضح في التحصيل العلمي في فترة ما بعد الظهر.

وأخيرا ذكر تقرير أعدته المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات حول التعليم في ليبيا لسنة 2016 إلى "أن المنهج السنغافوري صمم لبيئة تختلف عن البيئة الليبية ومرتبط بخطة تعليمية مختلفة وبوسائل علمية مختلفة، ما يجعلنا نقول إن المنهج الليبي هو منهج عشوائي لا يقدم أهدافا تربوية وتعليمية متكاملة مع أهداف محددة!"، مع أنه ليس منهجا ولكنه طريقة، وبسبب عدم التجهيز الجيد له سواء من حيث إعداد المُعلم أو تجهيز الصف أو توفير المستلزمات، فإنه قوبل بالصد والرفض، علاوة على المشاكل التي أوجدتها الدولة والظروف الحالية، مثل ضعف وتهميش دور نظام التفتيش التربوي، إضافة إلى السياسات السابقة، ومشكلة التعيينات العشوائية التي أوجدت فائضًا من المدرسين يتجاوز 300 ألف مدرس (أعبيد،2013)، والذي أضاف أن عدداً قليل من المُعلمين الذين يتقاضون مرتبات يُدرّسون بالمدارس فعلاً، والبقية لا تؤدي أي عمل، مشيراً إلى أنه ووفق للمقاييس العلمية العالمية ليبيا تحتاج من 85 ألف إلى 100 ألف مُعلم ومُعلمة (أعبيد، 2013)، وكما هو متوقع فقد جاء ترتيب جودت النظام التعليمي في ليبيا في المرتبة 142 من أصل 144 حسب تقرير الجودة الشاملة، ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، وفي التعليم الابتدائي جاء ترتيب ليبيا (128) بحسب مؤشر التنافسية العالمية (الشاملة) من أصل (139) دولة، بل هي الأخيرة في الدول العربية (القلالي،2012)، أما سنة 2015 فقد خرجت ليبيا

خارج مؤشر الجودة التعليمية بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس لسنة 2015 (المهنكر،2016).

الفصل الثالث: الوضع الحالي للمُعلم بمرحلتي التعليم الاساسي والمتوسط

لابد أن نقر بأن المرحلة الابتدائية هي أساس العملية التعليمية الصحيحة، والمعول عليها لتأسيس جيل يحمل القيم الأخلاقية الرفيعة المثلى، وهي بداية الطريق للمراحل المتقدمة، هدفها تعزيز الهوية الشخصية للتلميذ، مرحلة تحتل مكان الصدارة بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة؛ نظراً لسعة حجم هذا التعليم وأهميته بوصفه مرحلة أساسية وإجبارية، ركيزة إلزامية لكل التلاميذ، مرحلة لتشكيل السلوك الإيجابي، وبناء العقلية السليمة، وبدء ممارسة أسس التفكير العقلاني المنطقي، مرحلة لبناء مخزون مناسب من المفردات اللغوية والمعلومات العلمية؛ ولأجل ذلك مازالت العديد من الدراسات والبحوث تُبذل وتُجرى في مجال دراسة قضية مُعلم هذه المرحلة، ابتداءً من عملية اختياره أو انتقائه وماهية معايير ومتطلبات المرحلة، منها ما يعتقد أن له علاقة ببعض المقررات التربوية التي لم تبلغ مستوى الكفاءة المطلوبة في برامج تأهيل المُعلم (حميدوش،1999 و جيهان،2006)؛ إذ يُعتقد أن أكبر عائق يواجهه المُعلم في المرحلة الابتدائية هو صغر سن التلاميذ، وسلوكياتهم وصعوبة تأقلمهم مع بعضهم في الفصل، ومحدودية قدراتهم الذهنية في التحصيل، ومشكلة الغياب وانخفاض الدافعية للتعلم، وخاصة عند عدم توفر الجو المدرسي من الإمكانات والمناشط والوسائل، ناهيك عن ضعف تعاون أولياء الأمور مع المدرسة لرفع من مستوى التحصيل المعرفي لأبنائهم، إلى عدم الجدية والمشاركة من قبل التلاميذ في الأنشطة المدرسية، هذا غير كثرة الواجبات المدرسية على التلميذ، وضخامة المنهج، وصعوبة بعض المفردات، إضافة إلى التأخر في الحضور مبكرًا إلى المدرسة.

أما الشق الثاني من التعليم الأساسي(المرحلة الاعدادية سابقاً) وبالإضافة إلى ما سبق، فقد ذكر بورشة العمل المتقدم ذكرها مشاكل متعددة منها النقص الشديد في المُعلمين الذكور خاصة في مواد الرياضيات والفيزياء، وانتشار ظاهرة التسرب الملحوظ خاصة لدى الطلاب الذكور، وصعوبات بالمنهج، ومنها ما هو متعلق بالجوانب الفنية والعلمية، ومنها ما يتعلق بالعقلية الاستيعابية للطلاب، كذلك نقص في الوسائل التعليمية، وضعف في تدريب المُعلم نفسه، رغم ما يعقده المركز الوطني لتدريب المُعلمين من دورات متخصصة ومتتالية، كما يرى البعض عدم وضوح السياسات التعليمية للبلد، بينما يرى البعض الآخر أن المشكلة الأساسية تكمن في أن النظام التعليمي في ليبيا لازال قائما على الحفظ والاستظهار، وأنه يجب تطوير نوعية التعليم ليقوم على التوازن بين قدرات الطلاب ومواهبهم، والتقليل من كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية، وضيق الفصول الدراسية وردائتها. وبشكل عام فإن ما ذكر أعلاه من مشاكل وصعوبات، إضافة إلى بعض المظاهر السلوكية السلبية للطلاب من شأنه أن يدخل في إطار مشكلة أكثر اتساعًا، وهي مشكلة الانضباط المدرسي الذي هو شرط أساسي للتدريس والتعلم، ومن دونه لا يمكن أن يكون هناك

تعليم فعال، مما يفضي إلى انخفاض في تحصيل التلاميذ العلمي، وهذه السلوكيات تأخذ الكثير من الزمن الفعلي للحصة، وعلى المُعلم تقع مسؤولية ضبط هذه السلوكيات بالتعاون مع الإدارة وأولياء الأمور.

ومن الأمور التي تؤرق بعض المُعلمين هو اختصار أو غياب مواد يراها القائمون اليوم على العملية التعليمية زائدة، ويراها علماء التربية والنفس والاجتماع مهمة جدا في صقل المُتعلم، كالرسم والخط، والموسيقى، والرياضة، وأعمال الحياكة والتدبير المنزلي، والزراعة، والرحلات العلمية والترفيهية وغيرها، كل ذلك أدى إلى خلق جو من التوتر لدى التلميذ أو الطالب قاده إلى إحباط نفسي، وأثّر عليه وعلى استيعابه لباقي المواد.

وبالنسبة لخصوصية التعليم الثانوي ومشكلاته، فإن أول ما تلاحظ في الوضع القائم اليوم هو تضخم في عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام، مع قلة الامكانات والنقص الحاد للمُعلمين في بعض التخصصات، وصعوبات تتعلق بالمنهج المُعدل الجديد وإسقاطه للعديد من الأساسيات، كإسقاطه واختصاره لكتاب الرياضيات مثلا (كان الطالب في منهج الرياضيات للصف الثالث ثانوي علمي السابق 1982 يدرس الهندسة والجبر والديناميكا والتفاضل والتكامل كل كتاب على حدة، فأصبح اليوم يدرس كتاب واحد فقط يسمى الرياضيات)، ويري الكثير من الحضور بالورشة وخاصة الخبراء أن الدور المطلوب من المُعلم في هذه المرحلة كبير وكبير جدا مقارنة بالمرحلة وظروفها، وظروف التعليم في الوقت الحالي، فالمفترض بالمُعلم تمكين الطلاب من المهارات والمعارف والقدرات العلمية والعملية لتمكنهم من التعلم مدى الحياة، مع ضرورة تشربهم لأهمية المحافظة على النظام وقيم المواطنة السليمة، وارشادهم إلى الانخراط في العمل الجماعي المنظم، ولأن هذه المرحلة تقابل مرحلة المراهقة الوسطى في مراحل النمو، وما فيها من تعقيدات ومشاكل سلوك ونمو، لأنها تغطي مرحلة بناء الذات وتكوين الشخصية السوية ، فهي تمثل مرحلة الإعداد الجاد للمواطن، وتحقيق الأهداف الرئيسة للتعليم، وتكمن صعوبتها في ارتباطها بمشكلات المجتمع، وإظهار الذات فيها، ومحاولة الطلاب أن يكونوا الجزء المهم فيها، فكثيرا ما تكون مشكلات الطالب المراهق امتدادا لمشكلات البيئة التي تحيط به كالفترة الحرجة التي تمر بها البلد اليوم، وانعكاسا للأحداث الجارية على الساحة والأفكار والأزمات والتجاذبات المختلفة التي تحدث في المجتمع، ومن هنا يأتي الدور المُضاعف للمُعلم، ففيها يحدث النمو بكل أشكاله الذي لابد من تهذيبه وتنقيته من الشوائب والسلوكيات الخاطئة، وتحصينهم من بعض المفاهيم والقيم المغلوطة؛ إذ لابد للمُعلم أن يكون هدفه الأساسي هو إعداد طلابه، ومساعدتهم في استكمال نموهم المتوازن، وإعدادهم لمواجهة الحياة ومواصلة تعليمهم العالي، ونوجز بعضاً من هذه المشاكل في:

أ. وجود طلاب وخاصة في المرحلة الثانوية غير مبالين بالدراسة أو بالتحصيل؛ حيث يرون أن الدراسة ليست ضرورية، ولكنها نوع من البروتوكول الاجتماعي.

ب. السلوك العدواني لبعض الطلاب والشجار بين الطلاب فيما بينهم.

ج. العوامل الخارجية المحيطة بالطالب والمُعلم على حد سواء، والغياب المتكرر للطالب عن المدرسة، وعدم إحضار الطالب الكتب والأدوات اللازمة.

د. ظهور نوعيات مختلفة من التعليم في ليبيا غير التعليم العام انتشارها –ربما– من دون معايير أو رقابة كالتعليم الخاص وما يعرف بالتعليم الدولي (اللغات وغيرها)، واستفحال ظاهرة الدروس الخصوصية.

الفصل الرابع: الإدارة التعليمية ودورها في إعداد المُعلم.

تشغل قضية إعداد المُعلمين وتدريبهم بال المسؤولين الجادين عن إدارات التربية والتعليم في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، بل تشغل بال أولياء الأمور وأصحاب المصلحة كالشركات والمصانع وغيرها؛ إذ أن هذه القضية معنية بالدرجة الأولى بمسألة بناء التلميذ والمجتمع، فضلاً عن ارتباطها بالتغيير الاجتماعي، ولذلك يجب أن يكون المُعلم قادراً على أن يؤدي دوره القيادي التعليمي في المجتمع، وأن يوجه النشء ليكونوا مواطنين فاعلين بالمجتمع مساهمين في نهضة البلد، ولن يتحقق ذلك ما لم يتوفر لهذه الشروط أرضية صلبة صالحة بعيدة عن أي مؤثرات داخلية (ايدولوجيات مثلا) أو خارجية (تدخلات في الشأن الداخلي للتعليم)، وأن تكون هذه الشروط خاضعة للمعايير العالمية، ومستخدمة أفضل الأدوات والآليات التي تمكنها من ضبط العملية التعليمية وترشيدها.

إن السياسة التربوية الحالية أو السابقة لدى وزارة التربية والتعليم لإعداد وتدريب المُعلم ما تزال بطيئة في تقبل ما هو مستحدث وجديد، وإن حدّث هذا المستحدث والجديد كما هو حال نظام التعليم المستورد (السنغافوري) فإنه غير مكتمل الجوانب من حيت تهيئة المُعلم أو من يقود لهذه التهيئة أو الإمكانات الصفية من توفر معامل وحواسيب وشبكة معلومات وبنى تحتية وغيرها، أو من إعداد التلاميذ لهكذا نوع من التعليم (سنة إعداد قبل السنة الأولى الابتدائي)، كما أن التغيرات المستمرة للإدارات، وتغيير الخطط، وعدم وجود تعاون كامل بين مختلف الإدارات المعنية بالوزارة، كل ذلك من شأنه أن يشتت الجهود، ويضيع الوقت والإمكانات رغم وجودها في بعض الأحيان وندرتها في أحيان أخرى، ناهيك عن أن إدارة التفتيش التربوي متواضعة الآداء أمام الضعف الملحوظ في أداء بعض المُعلمين داخل الفصل الدراسي، وكذلك ضعف اللوائح وتشابك القوانين المنظمة للعملية التعليمية في ليبيا (أنظر تقرير التنافسية 2007 عن وضع التعليم في ليبيا)، كما أن مُخرجات كليات التربية في الدولة الليبية أغلبها يتميز بالضعف لأسباب كثيرة، منها ما يتعلق بكثرة عددها وانتشارها الأفقي الواسع وغير المدروس، ومنها ما يتعلق بسياسات قبول الطلاب أو اختيار الهيئة التدريسية ومنها ما هو متعلق بنوعية الأقسام العلمية وما تقدمه من برامج، ومدى كفاءة المنظومة التعليمية في هذه الكليات، ومنها ما له علاقة بالمبني وموقعه.

إن الادارة التعليمية ومن يمثلها يجب أن تمتلك الخطط والرؤى عبر ما يعرف بالتخطيط الاستراتيجي؛ لأن التخطيط والتفكير الاستراتيجي من أهم الأدوات الفاعلة والناجحة للتعامل مع عالم اليوم، والتكيف بمرونة مع متطلبات العصر، والمنافسة بقوة وفاعلية، والتقليل من كثرة التعاميم والأوامر الصادرة عنها لإدارات التعليم الأدنى في التسلسل الاداري، والمساهمة في تطوير العملية التعليمية بكل جوانبها

والتي يمثل المُعلم الركيزة الثانية والأساسية فيها بعد التلميذ أو الطالب ودور هذه الإدارة يجب أن يتمثل في:

1) ملاحقة آخر التطورات الناجحة والفاعلة في تطوير كوادرها بما في ذلك المُعلم في جوانب مهمة جدا منها:

- ✓ الجانب العلمي الأكاديمي: وهذا الجانب مهم في شخصية المُعلم؛ إذ يركز على التبحر في دراسة تخصص أو أكثر في المجالات العلمية التي سيقوم بتدريسها ويركز عليها، وهذا دور كليات التربية وكليات إعداد المُعلمين التي ثم إنشائها للقيام بعمليات التأهيل والتدريب.
- ✓ الجانب المهني التربوي: وهو كسالفه وتقوم به الكليات المتخصصة، ويشمل بعض المقررات التربوية وعلوم الصحة النفسية.
- ✓ الجانب الثقافي العام وهو لا شك موجود بالكليات المذكورة، ونقصد به صقل المُعلم وتنمية معلوماته ومعارفه العامة بما يخدم العملية التعليمية.
- ✓ الجانب المهاري: لابد للمُعلم أن يتمتع بالمهارات التدريسية المختلفة لتمكنه من النجاح في عمله كضرورة امتلاكه لمهارة إنتاج الوسائل التعليمية ومعرفة باستخدام الإنترنت في تعليم الطلاب.

2) التدريب والتنشيط واطّلاع المُعلم بآخر التطورات والتقنيات في مادته مهمة تقع على عاتق الادارات التعليمية التدريبية بالتعاون مع مكان الاعداد الأول للمُعلم.

3) تقع على الإدارة التعليمية طرق وكيفية صياغة المفاهيم المجردة والمسارات الإيجابية وربطها بالموضوعات المتاحة سواء من المقررات الدراسية أو القضايا والمشكلات المجتمعية والتركيز على ما يتعلق بالوطن منها.

4) أن تكون لهذه الادارة ومن يتبعها القدرة على التخطيط الاستراتيجي للتعليم المستمر.

أما الإدارة الصُغرى أو إدارة المدرسة فيجب أن يكون اختيار المدير وفق معايير محددة منها: تتبع التسلسل والدرجة الوظيفية، وأن يكون قد تدرج في التدريس لفترة طويلة مع تحليه بالقدوة الحسنة، والقدرة على تكوين علاقات صحيحة وصحية بينه وبين المُعلمين وبين المجتمع، وأن يكون متوازنا في تصرفاته، مخلصا في عمله، مع مرونة في تسيير أعمال المدرسة، مع المقدرة على التواصل مع أولياء أمور التلاميذ والمجتمع لصالح المدرسة، فالإدارة الجيدة تعني التدريب والتطوير المستمر لتقود المجتمع المدرسي إلى الابتكار والإبداع.

الاستنتاجات والتوصيات

يواجه المُعلم تحديات جديدة تفرضها التغيرات الطارئة في المجتمع المعاصر، فجزء كبير من المُعلمين والمُعلمات لا يوظفون تعليمهم بالشكل الأمثل والأفيد بالنسبة للمُتعلم والمجتمع، وقد يكون العائد من تعليمهم لا يتناسب والميزانيات والمصروفات والجهد المبذول لإعدادهم وتأهيلهم؛ لأنهم لم يقدموا المطلوب منهم، ولم

يواكبوا التقدم والتطور والتغيرات في المنهج وطرق التدريس، فالإعداد الجيد لا يعنى محتوى في صورة مادة تقدم في دروس أو محاضرات تملأ بها الرؤوس ولكنها مسؤولية مهنية توضع لها الإمكانات والملائمة سواء على التخطيط أو وسائل التنفيذ، هذا غير ما يعانيه المُعلم من ضعف في الإمكانات، وقلة في الصرف المقنن على مستلزمات العملية التعليمية، وتساوي في المرتبات وظلم في معدلات الاداء، وغياب الميزات والحوافز التشجيعية.

ولابد لكليات التربية من مراجعة طرق قبولها للمتقدمين والالتفات إلى المعايير التي تخدم نهضة البلد العلمية؛ لأن بعض الدراسات بينت أن سياسات قبول الطلاب بكليات التربية ليبيا تحصلت على تقديرات تقويمية متوسطة وضعيفة (ابراهيم، 2011).

ثانيا: – التوصيـات: توصي هذه الدراسة بالآتي:

1) الالتفات إلى وضع المُعلمين الذي ما زال دون المتوقع من حيث أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وأن يكون الأجر مقابل معدل الأداء، وأن ينظر في مستوى إعدادهم المهني والأكاديمي.

2) ضرورة إيجاد حلول مناسبة لوضع فائض المُعلمين، كما لابد من معالجة نقص المُعلمين في بعض التخصصات.

3) إنشاء مراكز للبحوث العلمية والتربوية تكون فاعلة، والعمل على تطوير القائم منها من خلال تزويدها بالكوادر الكفؤة ووفق التخصصات المطلوبة.

4) رصد الميزانيات الكافية لإجراء البحوث والتطوير والتجهيز.

5) إنشاء مجلس لإعداد المُعلمين وتدريبهم على أن يتمّ هذا التدريب في أماكن قريبة من عملهم، وأن يتم تكوين هذا المجلس من خبراء التربية والمشهود لهم بالنشاط والعمل في هذا المجال.

6) الدعوة إلى إنشاء مجلس أعلى للتربية والتعليم بعيداً عن سلطة السياسة، ومكون من خبراء ومديري مدارس وفق تصور علمي مدروس.

كما نقترح ما يلي:-

- عمل ندوات في وسائل الإعلام المختلفة تدعو المجتمع إلى رفع مكانة المُعلم، ومناقشة قضاياه بجدية، والوقوف بجانب مطالب المُعلمين العادلة، وتوعية أولياء الأمور بأهمية مساعدة أولادهم في البيت، وحثهم على إنجاز وإجباتهم المنزلية ومتابعة سلوكياتهم.
- أن تعمل الوزارة وقطاعات التعليم مهرجانات دائمة ومتواصلة لتكريم المُعلمين المتفوقين.
- استحداث نقابة للمُعلمين بالخطوات الصحيحة لتحافظ على مكانة المُعلم وتلبي متطلباته وتُعنى بحقوقه، بدلا من اقتصار دورها على النشاطات الاجتماعيّة والاقتصاديّة المحدودة للمنتسبين إليها والمُتقاعدين، ويجب أن يمتد دورها إلى مساعدة المدارس ومؤسسات إعداد المُعلم.

الخـــــــاتمة

بعد تطوافنا في واقع المُعلم وما له وما عليه في مدينة زليتن، يظهر لنا بشكل واضح عمق المأساة وحجم المشكلة التي نحن فيها وإن لم تتنبه الحكومة من هذه اللحظة، في بداية جدية لإصلاح وضع المُعلم والتأكيد على أهمية إعداده قبل الخدمة وتدريبه اثنائها باستمرار، ومتابعة تقويمه بالعدل واتباع النقد البنَّاءِ في توجيهه، وذلك لضمان توفير بيئة تعليمية مناسبة لطلابنا سيزداد الوضع سوءا، كما يجب أن يتزامن هذا الإعداد مع تطوير باقي أركان العملية التعليمية في ضوء المعايير الدولية والتجارب والخبرات العالمية، خاصة مع ضعف القائمين على قيادة البرامج التدريبية وصعوبة تواصلهم والتواصل معهم لأسباب عديدة، ويجب ألا يغفل هذا التطوير خصوصية المجتمع الليبي وثقافته، ثم ليعلم المُعلم أن الهدف الرئيس من برامج التطوير المهني هو تحسين الممارسة التعليميّة له، لتتحسن نوعية المخرجات للوفاء بمتطلبات التعليم والدولة، ولا يمكن لأي تنمية أو ازدهار للمجتمع أن يحدث من دون نجاح للعملية التعليمية، بمعني لابد لنا من تطوير نظامنا التعليمي حتي يستجيب لمتطلباتنا الاجتماعية والاقتصادية والصناعية.

ومن الضروري التفكير بموضوعية في تكوين مؤسسة وطنية جادة، تكون مهمتها ضبط مستوى الجودة في التعليم وخاصة الإلزامي منه من خلال وضع مجموعة معايير مناسبة قابلة للتطبيق للتأكد من تحقق المستوى النوعي لأي مؤسسة تتولى مهمة إعداد المُعلمين، كما أن إعادة النظر في دور المُعلم وفلسفة التعليم المحلي تتطلب أن يكون الإطار النظري الذي ننطلق منه متفهما لكل المعطيات، وواعياً لكل المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم في مسيرة العمل التعليمي، ذلك لأن أي تحديث في التقنيات والمهارات والوسائل، ينبغي أن يؤيده تجديد في العقلية التي تحكم النظام التعليمي كله من أدناه إلى أعلاه، مع عدم اغفالنا لمبدأ التطوير الوظيفي المستمر للمُعلم مع الإيمان المطلق بأن تصحيح المسار التعليمي لا يتأتى إلا بإصلاح المُعلم، فهو المتواجد في أساس كل مشروع تقويمي يروم تحسين الفعل التعليمي.

المراجع

- اعبيد، علي (2013): وزير التربية والتعليم، مراسلون. طرابلس في 7 /2013/10.
- أيوب، السيد عيسى (1992): الاستراتيجيات الحديثة ودور المُعلم في العملية التربوية. الكويت، مجلة مركز البحوث التربوية والمناهج (12).
- تقرير التنافسية في الوطن العربي. (2007).
- تقرير اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي لسنة (2009).
- حميدوش، أنور عبود وقنديل، سعد دياب جلال وعبد الفتاح أحمد (1999): دراسة تقويمية لبرامج إعداد مُعلم التعليم الابتدائي في كليات التربية بجمهورية مصر العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة،

رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، قسم المناهج وطرق التدريس. ص289.

- رضوان، سامر (2020): معايير تأهيل المُعلم: ترجمة لتقرير مجموعة عمل سكرتارية المؤتمر الدائم لوزارة الثقافة في جمهورية ألمانيا الاتحادية عن معايير تأهيل المُعلم https://orcid.org/0000-0002-8844-1307 (2020)
- إبراهيم، إيمان ويوسف محمد وعبدالغني قمر وأبوبكر كاسية (2011): سياسة قبول الطلاب بكليات التربية في ليبيا: دراسة تقويمية، المجلة العربية الاسلامية للتعليم 3(1) 111-122.
- التعليم في ليبيا (2016): المختنقات والتحديات وسبل المعالجة: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ص 22: WWW. loopsresearch.com. 28 ابريل 2016.
- الخميسي، السيد سلامة (2002): دراسات وبحوث عن المُعلم العربي. بعض قضايا التكوين.. ومشكلات الممارسة المهنية. القاهرة: دار الوفاء. ص 409.
- الجويفي، أحلام والهين، نزيهة حسين (2022): معوقات التوجيه التربوي كما يدركها الموجهون والموجهات. المؤتمر الدولي حول واقع وآفاق التعليم العام في ليبيا كلية الآداب جامعة عمر المختار: 5-6 نوفمبر/ 2022م ص 28-51.
- الخطيب، علم الدين (1997): أساسيات طرق التدريس. منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، طرابلس ص 236.
- الدخيل عزام (2016): مع المُعلم. الدار العربية للعلوم. لبنان. الطبعة الثانية 2016 ص 354.
- الرقيبي، كلثوم عاشور (2024): الانفاق العام على التعليم وأثره على التنمية البشرية في ليبيا "دراسة قياسية." مجلة البحوث الاكاديمية "عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول للتربية والتعليم المنعقد بالأكاديمية الليبية / مصراتة. ص 190- 204.
- القلالي، عبد السلام (2012): المنظومة التعليمية في ليبيا عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم 15- 17 /9/ 2012 طرابلس - ليبيا https://libya-unesco.org
- الأزرق، عبد الرحمن صالح (2000): علم النفس التربوي للمُعلمين. بيروت: دار الفكر العربي. الطبعة الأولى 2000 ص 355
- العزيز، منيرة عبد العبد (2010): مدى التزام معلمات المرحلتين المتوسطة والثانوية في المدارس الحكومية بمدينة الرياض بأخلاقيات مهنة التعليم في ضوء بعض المتغيرات، مجلة جامعة الملك سعود، للعلوم التربوية والدراسات الاسلامية، الرياض، 22 (3)467-524.

- المهنكر، علي سعيد (2016): الدور الواقعي للمدرسة الليبية في تحقيق أهداف مرحلة التعليم الاساسي من وجهة نظر المفتشين التربويين مجلة كليات التربية (3) 1- 20.
- عبد الباقي، أحمد محمد (2003): المُعلم والوسائل التعليمية، المكتب الجامعي الحديث. القاهرة- مصر الطبعة الاولى ص 296.
- عياش، أمال والصافي، عبد الحكيم (2007): طرق تدريس العلوم للمرحلة الأساسية. دار الفكر- عمّان- الأردن، الطبعة الاولى ص 396.
- عيد، سعاد محمد (2013): تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة. مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة ص 504
- العازمي، بدر والعجمي، ناصر (2016). تصور مقترح لتطوير نظام إعداد معلم التعليم العام بالعالم العربي لمواجهة المستجدات المحلية والعالمية. مجلة كلية التربية بنها 108(1)1-69
- فطامي، يوسف (2014): المرجع في تعليم التفكير. دار المسيرة عمان الأردن الطبعة الأولى 2014 ص960.
- محمد، جيهان كمال (2006): برامج إعداد مُعلم التعليم العام في مصر، دراسة تقويمية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة. (45)131- 133.

The teacher between reality and hope
"A study of the reality of the difficulties facing the teacher in Zliten, Libya"

Prof. Dr. Mustafa ElHadi ElSharif
Department of Biology, Faculty of Science, Al-Asmarya Islamic University, Zliten, Libya
melsharif@asmarya.edu.ly

Abstract
The teaching profession is one of the noble professions, and it is one of the most greatest professions, in which the
teacher gains a special status for the roles he assumes, from guidance and counseling, to teaching and educating generations, to transferring and refining experiences, and to the great contribution in preparing members of society for a decent life. In the past, nations relied on traditional personal efforts in education, and after the Renaissance, they relied on regular schools and institutes, and established specialized colleges for the purpose of preparing the teacher only, and the status of the teacher in developed countries such as Japan and Finland reached high ranks, while it remained in place in other countries such as Libya, the success of any educational system depends primarily on the level of teacher preparation,
and usually requires the teacher to possess a certain amount of skills and continuous professional training, as this preparation is one of the basics of improving and enhancing education. This study attempted to review the difficulties faced by teachers in the city of Zliten. First, addressed the teacher, defining them and outlining the most important criteria required.

Second, highlighted the main problems they encounter. Third, dedicated the most important technical and developmental challenges, while In the fourth, discussed the current situation of teachers in Zliten, Libya in both Primary and secondary education, finally the study concluded the role should educational administration pay attention to it, for the teacher of the future.

Keywords: teacher, difficulties, Primary and secondary education, Zliten, Libya